

إفاضة العوائد

[144] الفعل المأتى به محرماً في الواقع. لا يقال إن الأوامر المتعلقة بالتوقف لا يمكن كونها بياناً لثبوت العقاب، لأنها إنما جاءت من جهة الهلكة، كما هو مقتضى التعليل في الأخبار، والحكم الذي جاء من جهة الهلكة لا يعقل أن يكون منشأً لثبوتها، للزوم الدور. فمورد هذه الأخبار مختص بالشبهة التي قامت الحجة في موردها على الواقع، على تقدير ثبوته، كالشبهة المقرونة بالعلم الإجمالي ونحو ذلك. وأما الشبهات البدوية بعد الفحص عن الدليل، فليس مرتكبها مقتحماً في الهلكة، حتى يجب عليه التوقف، للقطع بعدم الهلكة فيها، من جهة قبح العقاب من دون بيان. لانا نقول: إذا تعلق حكم بطبيعة، وعلل بعلة، وكان المتكلم في مقام البيان، فالظاهر أن تلك الطبيعة في أي فرد وجدت محكومة بذلك الحكم، وإن العلة سارية في جميع أفراد تلك الطبيعة (66). ولا فرق فيما قلنا بين أن يكون الحكم المذكور في القضية مولوياً، وبين أن يكون إرشادياً، ألا ترى أن الطبيب لو قال للمريض كل الرمان لأنه مزيل للصفراء، يفهم منه أن إزالة الصفراء سارية في تمام أفرادها، وإن هذه الطبيعة من دون تقييدها بشئ تصلح لذلك المريض. والحاصل أنه لا أشكال في ظهور ما قلنا، وأن الأخبار تدل على أن مطلق الشبهة يجب فيها التوقف، لأن عدم التوقف فيها موجب للاقتحام (66) ويمكن أن يكون نفس التعليل بالوقوع في الهلكة بياناً لإيجاب الاحتياط، ليصح العقاب على الواقع لو صادف مخالفته لمخالفته، فإن البيان على لزوم شئ أو حرمة كما يتحقق بالأمر به والنهي عنه، كذلك يتحقق بذكر أن من فعل ذلك يستحق كذا وكذا اجراً أو عقاباً. لكن الانصاف أن الظاهر من الأخبار خلاف ذلك.
